د.فخرو: اليابان ثاني أكبر شريك تجاري للبحرين

منتدى الأعمال الاقتصادي الياباني - البحريني يبحث فرص الاستثمار المشترك

«المنامة»: قال وزير الصناعة والتجارة البحريني الدكتور حسن فخرو، إن حجم التبادل التجاري بين البحرين واليابان بلغ نحو 3.5 مليارات دولار، مشيراً إلى وجود العديد من الفرص الاستثمارية التي يمكن استغلالها لاسيما في مجال تصنيع السيارات حيث بإمكان الجانب البحريني المشاركة في انتاج مكونات السيارات خصوصاً المتعلقة بالألمنيوم وانتاج مكونات الفضاء.

كما أكد عن رجال الأعمال على أهمية تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين إلى مستويات أعلى لاسيما في القطاع المصرفي والصناعي. جاء ذلك على خلال افتتاح المنتدى الاقتصادي البحريني الياباني الأول الذي أقيم أمس الذي تنظمه رابطة التعاون الاقتصادية اليابانية البحرينية JBECA، بالتعاون مع سفارة إمبراطورية اليابان لدى مملكة البحرين، بمشاركة وفد تجاري ياباني يضم 50 رجل أعمال يمثلون 20 شركة مختلفة التخصصات والمجالات.

وحضر افتتاح الملتقى سفير إمبراطورية اليابان لدى مملكة البحرين شيجيكي سومي، وسفير مملكة البحرين في طوكيو الدكتور خليل حسن، وعدد من كبار المسئولين ببعض من الوزارات والهيئات الحكومية وعدد من رجال الأعمال وأعضاء غرفة تجارة وصناعة البحرين.

وكشف الوزير خلال كلمته الافتتاحية أن اليابان تعد ثاني أكبر شريك تجاري للمملكة، مقدراً حجم التجارة بين البلدين بأكثر من 3.5 مليارات دولار.

وأكد الوزير على أهمية منتدى الاعمال البحريني الياباني الذي يعد فرصة للمشاركة في طرح المزيد من الأفكار حول زيادة التعاون الاقتصادي بين البلدين الصديقين، منوها بما بذلته السفارات المعنية لدى مملكة البحرين من اسهامات في السنوات الأخيرة لتنمية العلاقات التجارية والثقافية بين البلدين والتي عززتها الزيارة التاريخية لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى اليابان في عام 2012 والتي أظهرت علامات فارقة للمنفعة المتبادلة لكلا البلدين في العديد من المجالات بما في ذلك الصناعة والتجارة والطاقة والاستثمار والخدمات والتعاون التكنولوجي، فالمداولات الرفيعة المستوى مع إمبراطور اليابان ورئيس الوزراء اليابان أسفر عنها مذكرة تعاون في مجالات كالتصنيع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا الفضاء وطاقة التخطيط والهندسة والتكنولوجيا.

وتحدث الوزير عن الفرص الاستثمارية التي من الممكن ان تستغل بين اليابان والبحرين، مشيراً إلى أنه من الممكن استغلال العديد من تلك الفرص والتي من أهمها التعاون في مجال تصنيع السيارات حيث تعتبر اليابان من عمالقة تصنيع السيارات حيث بإمكان الجانب البحريني المشاركة في انتاج مكونات السيارات، وبخاصة إنتاج مكونات السيارات من الألمنيوم، وكذلك انتاج مكونات الفضاء حيث توجد إمكانيات هائلة غير مستغلة في البحرين.

وأضاف أن شركات السيارات اليابانية لديها وجود مهيمن في المنطقة، كما التقديرات تشير إلى أن مكونات السيارات «ما بعد البيع» في دول مجلس التعاون الخليجي تبلغ بمليارات الدولارات، وهو يعد فرصة استثمارية يمكن الاستفادة منها من خلال التعاون مع رجال الأعمال في البحرين لإعداد قطع غيار السيارات حقيقية.

وتابع: كما أن هناك فرصاً جذابة في مجالات التكنولوجيا الناشئة مثل تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية والصيدلة والالكترونيات الطبية، والأجهزة، وإدارة البيئة. . الخ، مشدداً على ضرورة تفعيل هذه المبادرات الثنائية مع التركيز على الابتكار والمشاريع التعاونية في مجالات التكنولوجيا العالية.

ومن ناحية أخرى، هناك فرص جيدة للشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحرين للاستفادة من السوق اليابانية، كالاستفادة من مركز اليابان لبرامج التميز التي تعتبر نماذج جيدة للصناعة البحرينية والأوساط الأكاديمية لمحاكاة.

ونوه الوزير إلى أن دور وزارة الصناعة والتجارة في وضع التشريعات والسياسات ذات الصلة بالقطاع الصناعي والتجاري والتحسين المستمر للبيئة التجارية، سهل القيام بأعمال تجارية عن طريق إزالة الحواجز التجارية والعقبات وتطوير العلاقات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف.

واضاف أن البحرين تعد محورا مهما للأعمال التجارية مع أكبر المؤسسات المالية في الخليج، حيث يعتبر المناخ الاستثماري في البحرين حرا ومفتوحا وقادرا على المنافسة عالميا وبيئة الأعمال شفافة مع التركيز على الاستدامة والمهارات في ظل التشريعات والقوانين التي خطتها القيادة الحكيمة والحكومة.

وأكد أن البحرين تمتلك رؤية فريدة للمستقبل الذي يقوم على التنويع الاقتصادي المستدام والإنتاجية في مختلف القطاعات، والتي تمثلت من خلال الرؤية الاقتصادية 2030 هي نقطة بارزة ومهمة للمملكة في ظل المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.

وتابع الوزير في كلمته إلى أن الاستراتيجية الصناعية في البحرين تهدف إلى تعزيز القطاع الخاص من خلال تعزيز قدرتها التنافسية وتسهيل ذلك لتوسيع نطاق المنتجات والخدمات في الأسواق المحلية والدولية كما تمتلك قوة الدفع على توفير بنية تحتية عالمية المستوى يرافقه إطار تنظيمي فعال، بالإضافة إلى تعزيز مفهوم الجودة والكفاءة يرافقه سيادة القانون كما هو في اليابان وهذا التشابه في وجهات النظر يجب أن يسهل إلى حد كبير العلاقات التجارية التعاونية بين القطاع الخاص في كلا البلدين.

واشار إلى أن السوق البحرينية تمتلك مجموعة من المميزات كالعمالة الماهرة، وانخفاض تكاليف التشغيل وعدم وجود الضرائب على الشركات وهو ما يحفز على جذب الاستثمارات لمجموعة واسعة من القطاعات، بالإضافة إلى السجل الحافل في عدد من القطاعات الرئيسية مثل، والتصنيع، وتجارة التجزئة، والخدمات المصرفية، والسياحة، وغيرها الكثير مع القطاعات الجديدة النامية في كل وقت.

حيث أشار الوزير إلى أن مملكة البحرين قد حققت المركز الأول بحسب مؤشر الحرية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمرتبة السابعة عالميا وفقا لمؤشر السنوي «2012» المنشورة من قبل «معهد فريزر».

وأضاف إن البحرين حازت على مستويات متقدمة في قوائم التصنيف العالمية ذات الصلة بالمناطق الحرة، حيث وضع الاستطلاع الذي قامت به مجلة الاستثمار الأجنبي المباشر منطقة البحرين العالمية للاستثمار «biip» في «المرتبة 15»، وميناء خليفة بن سلمان في «المرتبة 16»، ومطار البحرين الدولي في «المرتبة 19»، ومنطقة البحرين اللوجستية في «المرتبة 30».

خلال اللقاء الترحيبي الذي أقامته رابطة التعاون البحرينية - اليابانية

البحرين حازت على مستويات متقدمة في قوائم التصنيف العالمية

الديون المصرية الخارجية 42 مليار دولار حتى نهاية إبريل

القاهرة - «رويترز»: قال سامي خلاف رئيس وحدة الدين العام في مصر المستقيل إن ديون مصر الخارجية بلغت نحو 42 مليار دولار حتى نهاية ابريل.

وأضاف خلاف في اتصال هاتفي مع رويترز «الديون الخارجية كانت 38.8 مليار دولار في مارس وزادت إلى نحو 42 مليار دولار بنهاية ابريل الماضي. والديون الداخلية بلغت «في ابريل» نحو 1.4 تريليون جنيه».

ولم يعط خلاف رقما للمقارنة مع حجم الدين الداخلي في مارس. وتقدم خلاف الذي كان يشغل ايضا منصب مستشار وزير المالية باستقالته من منصبه بسبب ما وصفه «بالتهميش» من جانب مسؤولين جدد في الوزارة.

وتعاني مصر من أزمة اقتصادية منذ الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك في أوائل 2011 واستنفدت أكثر من 20 مليار دولار من احتياطياتها واقترضت مليارات أخرى من الخارج وأجلت مدفوعات لشركات النفط لدعم عملتها. وخفضت مؤسسة ستاندرد آند بورز الاسبوع الماضي التصنيف الائتماني لأربعة بنوك مصرية بسبب مخاطر الديون.

وذكرت المؤسسة أن البنوك الأربعة تحوز نسبة كبيرة من الدين الحكومي وتواجه مخاطر كبيرة مع تراجع احتمال وفاء الحكومة بالأهداف المالية. وقالت الوكالة في بيان عبر البريد الالكتروني «نعتقد ان مصر معرضة للمخاطر حاليا وتعتمد على التطورات السياسية والاقتصادية المواتية لخدمة التزامات ديونها». وتسعى مصر للحصول على قرض قيمته 4.8 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي لدعم اقتصادها. وفي فبراير قالت مؤسسة كابيتال إيكونوميكس إن العجز الكبير في الميزانية على مدى العامين الماضيين أدى إلى ارتفاع مستويات الدين الحكومي. وأضافت أن إجمالي الدين الحكومي يتجاوز حاليا 75 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مشيرة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة على الدين بسبب علاوة المخاطر المرتبطة بانعدام الاستقرار السياسي أدى إلى زيادة بنسبة 30 في المئة على أساس سنوي في مدفوعات الفائدة

«إرنست ويونغ» تطلق دورات لمساعدة الشركات على تحسين أدائها

أطلقت شركة «إرنست ويونغ» مجموعة دورات تدريبية جديدة لمجتمعات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك من خلال منصة واحدة وشاملة تلبي كافة احتياجاتهم التدريبية. تهدف هذه الدورات إلى مساعدة الشركات على تحسين أدائها، وإعادة بناء أعمالها والحفاظ على مستقبلها عبر تحسين مهارات فرق العمل، والتوعية حول احدث التغيرات في قطاعات محددة. وفي هذا السياق قال نديم شافي، الشريك ورئيس خدمات استشارات المحاسبة المالية في إرنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «تستخدم الشركات الطموحة مفاهيم مبتكرة لإدارة المواهب وذلك بغية تأسيس ة قاعدة قوية للنمو. ويعد التدريب العالي الجودة عنصراً مهماً من عناصر إدارة المواهب المبدعة في بيئة الأعمال الراهنة من اجل تحسين الأداء وضمان قدرة الشركات على الاستجابة للتحديات.. وفي ظل سعي الشركات الى تطبيق مبادرات خاصة لخفض تكلفة التوظيف، فانها بحاجة إلى وسائل متميزة للحفاظ على المواهب البارزة لديها وتطويرها».

اقتصاد منطقة اليورو ينكمش في الربع الأول

بروكسل - «رويترز»: أظهرت بيانات أمس ان اقتصاد منطقة اليورو انكمش للربع السادس على التوالي في بداية هذا العام وهي أطول فترة ركود للمنطقة منذ بدء تسجيل البيانات عام 1995.

وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي «يوروستات» إنه نتيجة لتراجع الناتج الاقتصادي في شتى دول المنطقة من فرنسا إلى فنلندا انكمش اقتصادها بمعدل 0.2 في المئة في الفترة من يناير إلى مارس.

وهذا أسوأ من توقعات الاقتصاديين في استطلاع أجرته رويترز والتي أشارت إلى انكماش بمعدل 0.1 في المئة. ويبرز ذلك الآثار الخطيرة لأزمة الديون والبنوك في منطقة اليورو التي رفعت أعداد العاطلين عن العمل إلى مستوى قياسي يبلغ 19 مليونا.

وبالرغم من ان ألمانيا استطاعت النمو بمعدل 0.1 في المئة في الربع الأول إلا أن هذه الفترة من الركود أصبحت أطول من فترة انكماش دامت خمسة فصول في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في 2008-2009

«ستاندرد آند بورز»: خفض قيمة الودائع في قبرص قد يرسي سابقة

لندن - «رويترز»: قالت ستاندرد اند بورز للتصنيفات الائتمانية إن خفض قيمة الودائع الذي صاحب عملية إنقاذ قبرص قد يتكرر في دول أخرى بمنطقة اليورو وإن اتحادا مصرفيا للمنطقة قد لا يكون قويا بما يكفي فور إنشائه.

وقالت ستاندرد اند بورز في تقرير «نعتقد أن الأحداث في قبرص تبرز تنامي تردد دول منطقة اليورو القوية على الصعيد المالي في استخدام أموال دافعي الضرائب لديها لإعادة رسملة بنوك خارج حدودها».

نمو اقتصادي في ألمانيا وركود في فرنسا خلال الربع الأول من العام الحالي

عواصم - «كونا»: سجل الاقتصاد الالماني خلال الربع الاول من العام الحالي نموا بنسبة 0.1 في المئة بينما دخل الاقتصاد الفرنسي حالة ركود خلال نفس الفترة.

وذكر مكتب الاحصاءات الالماني الاتحادي ان نسبة نمو الاقتصاد الألماني في الربع الاول من العام الحالي بلغت 0.1 في المئة مقارنة بالربع السابق اذ أدى استقرار نسبة نمو اكبر اقتصاد في اوروبا الى تجنب دخول مرحلة الكساد. وأضاف ان «النمو الضعيف الذي شهده اقتصادنا في الشهور الثلاثة الاولى من العام جاء بسبب فصل الشتاء الطويل في نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي وبسبب ازمة الديون في منطقة اليورو». واضاف ان «فصل الشتاء القارص وخاصة بين شهري فبراير ومارس من العام الحالي ساهم في استمرار اغلاق عدد كبير من ورشات البناء ما ادى الى اعتماد نمو الاقتصاد في هذه الفترة على الاستهلاك الخاص». وعلى صعيد نمو قطاع التصدير اكد المكتب ان الشركات الألمانية ترددت في الاستثمار بسبب ازمة الديون في منطقة اليورو وتراجع اداء قطاع التصدير الذي يعتبر رافدا اساسيا لاقتصاد المانيا. يذكر ان فصل الشتاء الذي جاء طويلا نسبيا في العامين الماضي والحالي ساهم في قصر نمو قطاعات الاقتصاد الألماني في الربع الاخير من العام الماضي على 0.6 في المئة وذلك بشكل غير مسبوق منذ عام 2009. وفي فرنسا اعلن المعهد الوطني للاحصاء والدراسات الاقتصادية «انسي» امس ان فرنسا دخلت في ركود اقتصادي محدود في الربع الاول من العام الحالي. وذكر المعهد في بيانات رسمية ان هذا الركود المحدود جاء نتيجة انكماش الاقتصاد الفرنسي بمقدار 0.2 في المئة في الشهور الثلاثة الاولى من عام 2013 مسجلا ذات النسبة التي حققها في الربع الاخير من العام الماضي. واضاف ان انخفاض القوة الشرائية للاسر الفرنسية في عام 2012 بنسبة 0.9 في المئة وتراجع تنافسية الاقتصاد مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة جميعها كانت عوامل ادت الى تعثر نمو الاقتصاد الفرنسي. وكان الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند اكد منذ توليه الرئاسة ان الاولوية بالنسبة له ولحكومته تكمن في ايجاد «حلول عاجلة» لمشكلة البطالة. واشار هولاند الى ان التحدي الأكبر الذي تواجهه اليوم فرنسا يكمن في عودة النمو الاقتصادي لاسيما في بعض المجالات التي تستوعب عددا كبيرا من الموظفين مثل البناء والسياحة والصناعة.

يذكر ان البيانات الرسمية الاخيرة لوزارة العمل الفرنسية اظهرت ان عدد العاطلين عن العمل ارتفع في شهر مارس الماضي الى اعلى من 3ر2 مليون عاطل مسجلا اعلى مستوى له منذ عام 1997.

ميرزا: متوقع الانتهاء منها خلال 2016 وتنتج 1500 ميجاوات

البحرين: بحث تمويل المرحلة الثانية من محطة الدور بقيمة 1.5 مليار دولار

كشف وزير الدولة لشؤون الكهرباء والماء د.عبدالحسين ميرزا عن وجود مشاورات مع وزارة المالية لبحث تمويل المرحلة الثانية من محطة الدور وهو المشروع الذي من الممكن أن يكلف حوالي 1.5 مليار دولار، مشيرا إلى انه وحسب التقديرات الأولية سينتج حوالي 1200 إلى 1500 ميجاوات من الكهرباء وسيتم الانتهاء منه في 2016.

وذكر ميرزا بأن محطة الدور المرحلة الأولى كانت آخر محطة تم بناؤها وتدشينها نهاية ابريل من قبل جلالة الملك، منوها إلى ان هناك تحسنا كبيرا لما يحدث من انقطاع في الكهرباء والماء: فبحسب الحقائق والأرقام المسجلة كانت تشير إلى ان متوسط فترة الانقطاع الكهربائي في صيف عام 2010 لكل مشترك 3 ساعات أي بمعدل 170 دقيقة وتقلصت إلى 18 دقيقة فقط في 2012، بسبب تغيير الطريقة المتعامل بها.

وبين ميرزا أنه تم زيادة المولدات التي يتم وضعها أمام البيوت في حال انقطاع الكهرباء إلى 125 مولدا وتم طلب 35 آخر، إضافة لزيادة عدد خطوط مركز اتصال البلاغات في الصيف إلى 40 خط مع زيادة عدد العمال مع إخبار المواطن بآخر التطورات والمتبقي من الوقت لإرجاع الكهرباء الأمر الذي ساعد الكثير على الاستقرار. وأشار ميرزا إلى أنه تم عمل مراكز للطوارئ في كل محافظة لتفادي ازدحام الشوارع وتوفير الوقت، إضافة لزيادة عدد مركبات السيارات التي تكتشف موقع العطل، حيث كان في السابق يتم حفر مسافات طويلة ولكن الآن السيارة تبين موقع الخلل توفيرا للوقت والكلفة. وعند سؤاله حول شكاوي المياه، قال: «كانت هناك شكاوي محدودة في العام الماضي وستكون اقل هذا العام بفضل مشاريع أنابيب المياه التي يتم العمل فيها حاليا في جميع المناطق، وستوفر محطة الدور 48 مليون جالون، والطاقة الإنتاجية للمياه 205 ملايين جالون في اليوم والمملكة تحتاج إلى 145 مليون جالون فقط».

وأضاف: «الطاقة الإنتاجية للكهرباء 4 آلاف ميجاوات في اليوم والبحرين بحاجة إلى 3 آلاف ميجاوات، ولكن هناك زيادة في الطلب لذلك نخطط للمرحلة المقبلة». جاء ذلك خلال تصريح للصحافيين على هامش مؤتمر القيادة الدولية التي نظمته جمعية الإداريين البحرينية تحت شعار «استراتيجيات التحول الناجح لثقافة المؤسسة».

وقال ميرزا ان الثقافة المؤسسية مهمة ولكل دولة ثقافتها الخاصة، كذلك لكل شركة ثقافتها المؤسسية التي تؤثر على إنتاجية المؤسسة.

وأوضح ميرزا انه إذا كانت الثقافة المؤسسية مبنية بالطرق السليمة نرى نجاح تلك المؤسسات، مثل شركة «ابل» التي ابتدأت أعمالها كشركة صغيرة جدا متخصصة في صناعة الكمبيوترات الشخصية فقط على مدى 20 عاما، ومن بعدها دخلت في مشاكل فقررت ان تدخل في الثقافة المؤسسية التي تشجع على الابتكار والإبداع.

ميرزا متحدثا

«باينبريدج للاستثمارات» تعيّن رئيساً تنفيذياً للاستثمارات في الشرق الأوسط

أعلنت «باينبريدج للاستثمارات»، الشركة العالمية المتخصصة في إدارة الاستثمارات متعددة الأصول، عن تعزيز فريق عملها في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتركيا من خلال تعيين وائل أبوريدا في منصب الرئيس التنفيذي للاستثمارات.

وسيتولى أبوريدا إدارة فريق «باينبريدج للاستثمارات» المسؤول عن الاستثمارات المباشرة والاستثمار العقاري لدى الشركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا، وتشمل مسؤولياته إدارة الصفقات والمفاوضات والتنفيذ وإدارة المحافظ الاستثمارية و عمليات التخارج من الاستثمارات. وسيعمل أبوريدا انطلاقا من المقر الرئيسي في البحرين تحت إشراف طلال الزين، الرئيس التنفيذي لشركة «باينبريدج للاستثمارات الشرق الأوسط».

ورحّب طلال الزين بانضمام وائل أبوريدا إلى فريق عمل الشركة، وقال: «يتمتع وائل بخبرة كبيرة على المستويين الاقليمي والعالمي، وستتمكن من تلبية متطلبات العملاء المتزايدة على صفقات الاستثمار المباشر والاستثمار العقاري». وأضاف الزين: «سنواصل تعزيز فريق عملنا لتحقيق الاستفادة القصوى من الطلب على الفرص الاستثمارية في المنطقة».

وقبل انضمامه إلى «باينبريدج»، عمل أبوريدا مع شركة «الواحة كابيتال» الإماراتية، حيث كان يرأس قسم الدمج والاستحواذ، وقبل ذلك، كان أبوريدا مديراً لمجموعة الدمج والاستحواذ العالمية لدى شركة «انتل كوربوريشن» «IntelCorporation»، انطلاقاً من المقر الرئيسي للشركة في كاليفورنيا. وشغل قبلها منصب مدير عام في شركتي «نولينبرجر كبيتال بارتنرز» «Nollenberger Capital Partners» و«دي سي ايه بارتنرز» «DCA Partners» في شمال كاليفورنيا. ولدى أبوريدا خبرة 20 عاماً في إدارة صفقات الاستثمار المباشر والاستثمارات المصرفية، وقد أشرف على العديد من الاستثمارات المباشرة والعقارية في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط وآسيا.

وأعرب أبوريدا عن سعادته بالانضمام إلى «باينبريدج» وقال: «نشهد طلباً لافتاً على الاستثمار المباشر والصفقات في القطاع العقاري بمنطقة الشرق الأوسط، بينما تتباطأ أنشطة الاستثمار المباشر في بعض الأسواق المتطورة، وسنعمل على الاستفادة من هذا الطلب لتقديم فرص استثمارية ذات جودة عالية، مراعين في نفس الوقت القيام بالتقييمات الأولية اللازمة وإدارة محافظنا الاستثمارية بشكل فعال». وحول السياسة الاستثمارية التي تعتمدها «باينبريدج» في المنطقة أوضح أبوريدا: «من خلال إمكاناتنا الاستثمارية المرنة يمكننا التعاون مع الشركات المستثمر فيها لتؤمن مصدرا لرأس المال يمكن هذه الشركات على التوسع.

وائل أبوريدا

بنك لندن يوفر تسهيلات إسلامية لاستحواذ وتطوير مبانٍ تاريخية في المملكة المتحدة

أعلن امس بنك لندن والشرق الأوسط، وهو أكبر البنوك الإسلامية في أوروبا، عن إبرامه اتفاقية يقوم بموجبها بتوفير تسهيلات تمويلية متوافقة بالكامل مع الشريعة الإسلامية بقيمة 11.3 مليون جنيه إسترليني، لصالح شركة «جريس ترامب» المحدودة، وذلك لإعاة تمويل مشروع تجديد وتطوير المباني التاريخية الواقعة من 4 إلى 20 «سمرست بلايس» في مدينة باث، جنوب غرب المملكة المتحدة، لتصبح شقق ومنازل.

«سمرست بلايس» «Somerset Place» هو عبارة عن مباني ذات الشكل الهلالي من العصر الجورجي المصنفة من الدرجة الأولى، وسيقوم على تنفيذ المشروع شركة التطوير العقاري «فيوتشر هرتدج» في باث المتخصصة في المباني التاريخية، وصندوق SIAHAF «صندوق الاستحواذ الاستراتيجي على الأصول التراثية المميزة»، وهو صندوق للملكيات الخاصة مؤسس في بروناي ويعمل في المجال العقاري.

سيحافظ مشروع تطوير «سمرست بلايس» على واجهة المبنى المصنفة من الدرجة الأولى، وسيشمل شققاً ومنازلا. وسيكون التصميم الداخلي للشقق مصمم معماريا بشكل معاصر وسيتم تشطيبه وفق أعلى المواصفات. ومن ناحيتها ستحتفظ المنازل بشكلها الهلالي وطابعها التاريخي، وستوفر للملاك فرصة فريدة من نوعها للحصول على منزل جورجي بالكامل.

قالت رئيس التمويل العقاري في بنك لندن والشرق الأوسط، أليس مايرز: «من النادر أن يطرح مبنى هلالي واحد في السوق، لذلك فإن مساهمة بنك لندن والشرق الأوسط في الاستحواذ على مبنى هلالي بالكامل هو فخر لنا وفرصة جذابة. وفي السنوات الأخيرة، وجد الكثير من المطورين صعوبة في الحصول على تمويل من البنوك سواء لإعادة التمويل أو تمويل عمليات الاستحواذ. وبهذه الصفقة، فإننا قد أثبتنا أن بنك لندن والشرق الأوسط هو البنك المثالي لسد الفجوة التمويلية وخاصة في السوق المتوسطة بالمملكة المتحدة».